

المعيدين والدكاترة، وطبقاً لما نقلته يومية «الشارع» عن شكري أن مكتبة الكلية مغلقة لعدم جاهزيتها للاستخدام. لافتاً إلى أنه وجه رسالة لرئاسة الجامعة طالبها بتوفير الإمكانيات المتفق عليها مع رئيس الجامعة في وقت سابق، ما لم فسوف يتم إيقاف الدراسة في الكلية بحسب قرار مجلس الكلية.

ودكاترة. وأوضح الدكتور محمد أن مجلس الكلية أقر هذا الإغلاق لعدم توافر الأجهزة في معامل الكيمياء لتدريب الطلاب، إضافة إلى عدم توافر الكادر لتدريب مواد الحاسوب في قسم الرياضيات. وعدم توافر إمكانيات مادية لدى الكلية لشراء مستلزمات المعامل في علوم الحياة والكيمياء والفيزياء، إلى جانب عدم صرف أجور الساعات للمتقاعدين بالساعة من

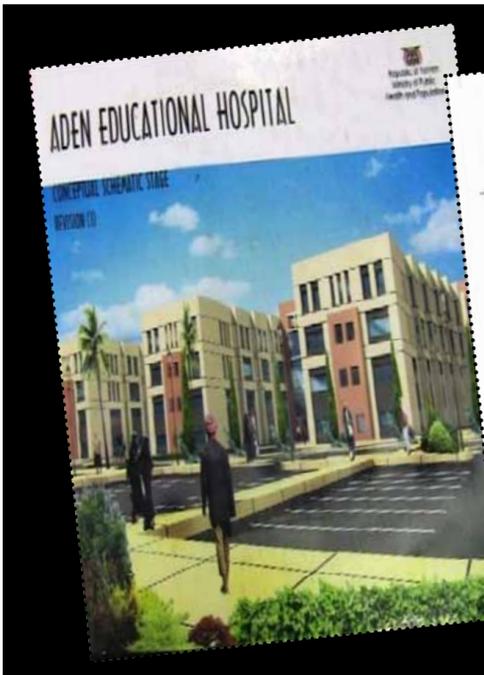
أقر مجلس كلية العلوم في جامعة صنعاء، الأسبوع الماضي، إيقاف الدراسة في الكلية لعدم توافر الإمكانيات المادية وعدم جاهزية المعامل. وقال عميد كلية العلوم، الدكتور محمد الكثيري: إن مجلس الكلية توصل إلى قرار إغلاق الكلية بعد ماطلة إدارة الجامعة في تنفيذ توجيهات رئيس الجامعة بتوفير متطلبات المعامل ومخصصات الكادر من معيدين



«الإخوان» فساد منهج لتدمير التعليم

بريطانيا تسحب 41 مليون دولار وهولندا تخفض تمويلها لمشروع التعليم الثانوي وتعليم الفتاة إلى النصف

منح وقروض بقيمة 4 مليارات و152 مليوناً لم تستوعبها الوزارة



الوزارة حرمت البلاد من دعم ياباني بمبلغ 248 مليوناً لتطوير مهارات المعلمين

موازنة 7 مشروعات جديدة ومخصصات 22 مشروعاً غير معروف مصيرها

كشفت وثائق وتقارير رسمية جملة من فساد «الأخوان» المالي والإداري والاختلالات الكبيرة التي ارتكبوها في قطاع التعليم خلال العامين المنصرمين 2012 و2013م، وكشفت جهاز الرقابة في أحد تقاريره وفيما يتعلق بأعمال المراجعة والفحص لموارد واستخدامات وزارة التربية والتعليم للعام المالي 2012م، وجود تجاوزات كبيرة في الموازنة العامة لنفس العام، ووفورات في موازنات مشاريع تطوير التعليم الممولة بمساعدات وقروض خارجية، مرجعاً السبب إلى عدم قدرة الوزارة ذاتها على الاستيعاب المبالغ المحولة للمشاركة.

أحمد سعيد المخلافي

إلى جانب ذلك فقد بلغت القيمة الإجمالية للعقود المبرمة بين الوزارة والمؤسسة العامة للأثاث خلال الفترة 2007-2010م مبلغ (2,064,399,702) ريال، في حين بلغت المبالغ المدفوعة مقدماً من تلك العقود مبلغ (10185,089,851) ريالاً وهي متعثرة طوال تلك الفترة.

وفي ظل عدم وجود رقابة فعالة على المخازن ومحتوياتها، فقد أدى ذلك إلى عدة اختلالات أهمها وجود عجز في الجرد الذي قامت به اللجنة المشكلة في نهاية العام 2012م، حيث بلغ العجز (18,373,504) ريالاً، كما أن هناك أصنافاً لم تسجل في سجلات إدارة المشتريات والمخازن التابعة للوزير، ولم تكن تتضمنها قوائم الجرد للسنوات السابقة، بلغت قيمتها (52,482,441) ريالاً، كما يوجد (628) صنفاً لم تثبت بالسجلات وليس لها أسعار محددة، وموضوعها محال للنيابة ومازال قيد التحقيق... وما خفي كان أعظم!!!

إلى ذلك بلغ إجمالي المنصرف الفعلي خلال العام لتنفيذ مشاريع المدارس والمجمعات التربوية عبر قطاع المشاريع بالوزارة مبلغ (1,529,321,679) ريالاً، وبوفر قدره (454,668,321) ريالاً، بنسبة 23% من تقديرات الموازنة البالغة (1,983,990,000) ريالاً.

وحسب الوثائق فقد تضمنت موازنة الوزارة للعام 2012م اعتماداً للمشاريع المتعثرة بمبلغ (100,000,000) ريال، في حين لا تتوافر لدى قطاع المشاريع قاعدة بيانات متكاملة ودقيقة ومحدثة عن الحالة الراهنة للمشاريع المتعثرة، كما لم تقم الوزارة بتنفيذ أي مشروعات جديدة خلال العام 2012م، على الرغم من اعتمادات بالموازنة لسبعة مشروعات جديدة بمبلغ (111,578,000) ريال، كما أنها لم تستغل المخصصات المرصودة لـ 22 مشروعاً (بناء قيد التنفيذ) وبكلفة تقديرية بلغت (395,087,000) ريالاً.

في نفقات التمويل الأجنبي لمشروع التغذية المدرسية بلغ (7,986,599,864) ريالاً، وبنسبة 57% من تقديرات الموازنة للمشروع البالغة (1,384,992,000) ريال، كما بلغت نسبة الوفر في حجم الإنفاق على أنشطة وبرامج مشروع التعليم الثانوي والتحاق الفتاة (79%) من إجمالي المبلغ المرصود بالموازنة، ويعود ذلك إلى سحب وزارة التنمية البريطانية تمويلها للمشروع والبالغ (41,000,000) دولار، وخفض الجانب الهولندي مساهمته من 14 إلى 7 ملايين دولار. وتحدثت الوثائق عن عدم صرف مخصصات التمويل المحلي لمشروع (المسار السريع) والمقدر بالموازنة بمبلغ (72,476,000) ريال، بالإضافة إلى عدم استغلال المخصصات المرصودة للمشاريع (المشروع الياباني، برنامج التنمية المهنية للمعلمين وتطوير مهاراتهم)، حيث بلغ إجمالي ما تم رصده بالموازنة العامة لتلك المشاريع مبلغ (248,000,000) ريالاً.

ففي حين بلغ رصيد مكاتب التربية والتعليم في المحافظات والإدارة العامة لامتحانات بالديوان العام مقابل بواقي عهد الأوراق والنماذج ذات القيمة حتى تاريخ 31/12/2012م مبلغ (406,146,752) ريالاً.

إلى ذلك ذكر تقرير جبهة إنقاذ الثورة: إنه بلغ إجمالي النفقات الرأسمالية والاستثمارية خلال العام المالي 2012م للباب الرابع (اكتتاب الأصول غير المالية)، مبلغ (16,174,910,754) ريالاً، وأكد المركز الإعلامي للجبهة أنه تبين من خلال الوثائق عدم قدرة الوزارة على الاستيعاب القروض والمنح المقدمة من الشركاء الدوليين، حيث بلغ إجمالي وفورات التمويل الأجنبي على مستوى المشاريع مبلغ (4,152,811,226) ريالاً، وبنسبة 50% من تقديرات الموازنة لتلك المشاريع والبالغة (8,299,059,000) ريالاً.

وأوردت الوثائق - التي نشرها المركز الإعلامي أن مبلغ التجاوز

سوق علي محسن من الأموال المنهوبة



100 كم أراضي باعها 7 يمينيين من حدود الدولة

وشهود الإثبات، في الجلسة القادمة المقرر انعقادها في 24 مارس الجاري، وبحسب صحيفة الوسط، اكتشف أمر البيع في العام 2012م، عندما حاول البائعون تسجيل البيع في السجل العقاري بمحافظة حجة، غير أن الموظفين شكوا بصفة الوثائق بسبب طول الأرض المبيعة، وأحالوا الأوراق إلى المعمل الجنائي الذي اكتشف عملية التزوير. وأحيل البائعون إلى نيابة حرض التي استوفت التحقيقات الأولية، ونظراً لأهمية القضية وخطورتها تم تسليمها إلى النائب العام برفقة المتهم، الذي تم القبض عليه.

مساحتها بأكثر من 100 كيلومتر. وطبقاً لما أوردته وكالة الأنباء الرسمية اليمنية "سبأ" أظهرت قائمة أدلة الإثبات أن المتهم قام بعملية البيع بموجب تلك الوثائق، لمواطن سعودي يدعى علي حسين سوارى مشهور، مبيته أنه تم ضبط الوثائق مع بعض المتهمين أثناء محاولتهم تعميمها في السجل العقاري بمحافظة حجة. وعرضت قائمة أدلة الإثبات اعتراضات لبعض المتهمين في القضية بتسليم المتهم الأول مبلغ 400 ألف ريال سعودي مبدئياً من قيمة الأرض. وأقرت المحكمة إحضار المضبوطات المتعلقة بالقضية،

مثل أمام محكمة الأموال العامة بأمانة العاصمة، الثلاثاء، 7 متهمين ببيع مساحة تقدر بـ 100 كيلو متر من الأراضي المملوكة للدولة في محافظة حجة، لمواطن سعودي. وفي الجلسة التي عقدت برئاسة رئيس المحكمة القاضي رضوان النمر، تمت مواجهة المتهم الأول في القضية المدعو «ي.ح. حسين العاقل»، بقرار الإتهام المرفوع من نيابة الأموال العامة، وكذا قائمة أدلة الإثبات، المتضمنة قيام المتهم الأول باصطناع محررات رسمية لتملك أراض مملوكة للدولة، وتمتد من حرض مروراً بسواحل «ميدى» بمحافظة حجة، وحتى داخل الأراضي السعودية، وتقدر

توعد الأخ اسماعيل علي جابر بطرح قضيته أمام لجنة الأمم المتحدة لاسترداد أمواله المنهوبة وكل من نهبت أموالهم من قبل المتنفذين بعد أن أودعها في البنك الوطني... وقال في رسالة بعثها لصحيفة «الميثاق»: إذا كان مجلس الأمن عادلاً وسينصفنا من جماعة «الإخوان» فسوف نطرح قضيتنا عليهم لانصافنا من علي محسن الذي نهب أراضي «السوق» المسمى باسمه والذي هو ملكاً للبنك الوطني.. واتهم (ح. الربيع، وع. مهيب، وع. القادري) بنهب عشرة مليارات من أموال

مواطنين أودعها البنك الوطني... فهل حقوق مودعي أموالهم في البنك الوطني لدى علي محسن ومن يحميهم.. إضافة إلى تسخير الإخوان الذين أصبحوا يسيطرون على وزارة العدل وكل أجهزة القضاء وكذلك وزارة الداخلية، لحماية ناهبي أموال المودعين لدى البنك الوطني وأصول البنك كذلك... وقال جابر ان من نهب أموالهم من المتنفذين إذا لم يعيدوها فلن نسكت عنهم بعد اليوم وسوف نستردّها عبر لجنة مجلس الأمن الدولي.. وسنفضح نهب الإخوان..